الفصل الثالث

الأنظمة الاقتصادية

تمهيد: تمثل النظام الاقتصادي مجموعة متناسقة من المؤسسات القانونية والاجتماعية التي يمكنها ان تضمن تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال بعض الوسائل الفنية المنظمة على أساس بعض الأهداف الحاكمة والمسيطرة.

1.عناصر النظام الاقتصادي: هناك مجموعة من العناصر تساهم في خلق النظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية معينة،حيث تتفاعل هذه العوامل فتكسب النظام الاقتصادي وضعا أو شكلا متميزا عن غيره من النظم.هذه العناصر هي:

1.1 القوى الإنتاجية:ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها انتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة وتتمثل في أدوات الإنتاج،وتجهيزاته،الموارد البشرية التي تتمثل في الافراد.

2.1 علاقات الإنتاج:ويقصد بها الروابط التي تقوم بين الافراد بمناسبة عملية الإنتاج وعلى الأخ فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج من ارض ومصانع،وأدوات الإنتاج.

3.1 علاقات التوزيع:ويقصد بها كيفية توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإنتاج بين مختلف افراد المجتمع.

2.النظام الاقتصادي الرأسمالي: ساد هذا النظام أوروبا بعد انهيار النظام الاقطاعي وتكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة ويتوزع الدخل فيه الى حد كبير من خلال تشغيل الأسواق والإنتاج ويسمى أيضا بالاقتصاد الحر.

1.2 مبادئ النظام الرأسمالي:يقوم النظام الرأسمالي على عدة مبادئ نوجزها فيما يلي :

- ✓ الملكية الخاصة لمختلف عناصر الإنتاج
- ✓ الحرية التامة"دعه يعمل اتركه يمر"
- ✓ تحقيق المصلحة الخاصة:أي ان الفرد يهدف الى تحقيق مصالحه الشخصية أولا
- ✓ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
- ✓ المنافسة:التنافس بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في السوق.

2.2 عيوب الرأسمالية:وتتمثل في:

- ✓ نمو ظاهرة الاحتكار:فالمحتكر يستطيع السيطرة على السوق ويتعطل بذلك جهاز الثمن ويفقد فعاليته في توزيع وتخصيص الموارد.
- ✓ سوء توزيع الدخل والثروة:حيث يتركز عناصر الإنتاج في ايدي فئة قليلة من المجتمع ويبقى باقي الافراد من الطبقة الكادحة.
- ✓ الحرية الوهمية:الحرية ليست مطلقة بل يتمتع بها فئة محدودة
- ✓ انتشار البطالة وتكرر الازمات والتقلبات الاقتصادية.

3.2 مزايا الرأسمالية:وتشمل ما يلي:

- ✓ تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة الإنتاج
- ✓ تحسين مستوى المعيشة نسبيا
- ✓ كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية

4.2 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي: يرى الاقتصاديون الرأسماليون أن سبب هذه المشكلة يعود الى زيادة عدد السكان في مقابل تناقص الموارد أوندرتها،كما يرون أن حل هذه المشكلة يتمثل في السوق الحرة وهو ما يعرف عندهم بجهاز الثمن الذي يهدف الى زيادة الانتاج وتوسيع النشاط الاقتصادي،وضمان استقرار السوق الذي يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية عندهم وفق هذا النظام.

وبالتالي ويتم حلّ المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي من خلال نظام السوق وباستخدام آلية السعر.

لكن يجب التنويه ان الاعتماد على آليات السوق لا يلغي وظيفة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي, كل ما في الأمر أن الدولة تمارس وظيفتها من خلال آليات السوق وليس فوقها وعبر سياسات مالية ونقدية ومصرفية وليس بقرارات وأوامر إدارية وبالتعاون مع قوى السوق الفاعلة وليس من خلال الوصاية عليها ,ويتمحور دور الدولة حول توفير الشروط الضرورية من أجل أن تمارس آليات السوق دورها بنجاح في توجيه النشاط الاقتصادي ومنها سيادة دولة القانون, وعدم إصدار القانون لحماية شخص أو فئة

محددة ,ومراعاة الحقوق الأساسية للأفراد, ووضع حد لتضخم القوانين والقرارات وتعدد جهات الاختصاص وتوفير الحماية للمستهلك ومنع الاستغلال وحماية البيئة.

3.النظام الاقتصادي الاشتراكي "الموجه":هو نظام اقتصادي يمتاز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج،حيث تتولى الدولة تنظيم كمية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتوزيع الصحيح والمنصف للسلع التي تم الحصول عليها بعد عملية الإنتاج.

1.3 مبادئ النظام الاشتراكي:يقوم النظام الاشتراكي على المبادئ التالية:

- ✓ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج
- ✓ الاعتماد على التخطيط الحكومي المركزي
- ✓ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

2.3 مزايا النظام الاشتراكي:وتتمثل في:

- ✓ التوزيع المتكافئ للدخل
- ✓ الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه
- ✓ غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من آثار سلبية.

3.3عيوب النظام الاشتراكي:وتتمثل في

- ✓ المركزية المتشددة في القرارات تتسبب في النهاية ان تكون القرارات صادرة بدون علم كافي.
- ✓ فكرة ملكية الدولة لرأس المال تتنافى وحرية التملك التي تعتبر من الحقوق الأساسية للمواطنين.
- ✓ فكرة احتكار الدولة لعوامل الإنتاج تجعل من الحالة الإنتاجية في تردي مستمر وتفاقم الازمات الاقتصادية المتعلقة بميزان المدفوعات.
- ✓ فكرة توزيع الأرباح سواء كانت على أساس الحاجة أو على أساس المشاركة في الأرباح هي فكرة هشة ولا يمكن تطبيقها بعدل كافي.
- ✓ تتسبب الأفكار الاشتراكية في تفاقم البيروقراطية والروتين الحكومي والذي يتنافى تماما مع فكرة حرية عوامل الإنتاج والمنافسة في الأسواق.

4.3 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي: تقوم الدولة في ظل هذا النظام بمواجهة المشاكل الاقتصادية المختلفة وتحديد خيارات المجتمع(ماذا ننتج؟كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟) بواسطة التخطيط والتنسيق الحكومي المركزي،حيث يقوم المخططون بتحديد سلم التفضيل الجماعي،أي أنهم هم الذين يختارون السلع والخدمات التي ينبغي انتاجها ويقومون بترتيبها وفقا لأهميتها النسبية ثم يقومون بتوزيع الأهداف الانتاجية على المشروعات داخل مختلف القطاعات،وبذلك يعرف كل مشروع مهمته التي يقوم بها من حيث انتاج سلعة ما وبكميات ومواصفات محددة،وحينما يخرج الناتج يباع في المحلات العامة وكل القرارات تتم من خلال لجان مركزية،وعوائد أصحاب الموارد الانتاجية تتحدد أيضا بواسطة الحكومة وليس بواسطة السوق.

ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون أن سبب المشكلة الاقتصادية يعود الى التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات التوزيع،ويرون أن حل هذه المشكلة يتمثل في جهاز التخطيط المركزي الذي يحدد الأجور والإنتاج والسياسات والخطط التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم تحل المشكلة الاقتصادية عندهم وفق هذا النظام.

4.النظام الاقتصادي الإسلامي:الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لانتاج ما يمكن انتاجه من السلع والخدمات لاشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل اطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

يختلف النظام الاقتصادي الإسلامي في فلسفته وقواعده وآلياته عن كل من النظام الاشتراكي والرأسمالي،فهو نظام يقوم على حرمة الربا والميسر والغش وهو يقر الملكية الخاصة والميراث،المنافسة،والحرية،والشورى ويمنع الاحتكار والاستبداد،ويحرم الاسراف والتبذير ويدفع الناس الى استغلال الموارد والمخاطرة بالأموال و الاعمال في مجال النشاطات الاقتصادية النافعة ويجعل العدالة هي الأساس في العلاقات الاقتصادية بين الناس.

1.4 خصائ الاقتصاد الإسلامي:يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بالخصائ التالية:

- ✓ الاقتصاد الإسلامي مستمد من الشريعة الإسلامية وبالتالي فإن تشريعاته ثابتة غير قابلة للتغيير أو التبديل مع تغير الأمم وعلى مر الزمن.

- ✓ الاقتصاد الإسلامي اقتصاد عقائدي
- ✓ الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي بحيث على المسلم ان يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا اليها القرآن الكريم والسنة النبوية.
- ✓ الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي لا يميل الى الخيال في غاياته وطريقته لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية.
- ✓ الشمولية التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي،فهو الى جانب اهتماماته بالجانب المادي تهتم بالجوانب الروحية والأخلاقية وتضمنه لكافة الاحتياجات البشرية.

2.4 أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامي:يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مرتكزات تختلف عن باقي النظم الاقتصادية الوضعية وان كانت تتشابه من حيث المصلحات ولأن الاقتصاد في الإسلام يعني الوسطية والاعتدال والاستقامة نجد أهم اسسه هي:

أ/ مبدأ ازدواج الملكية:فالاسلام يعترف بالملكية المزدوجة،وذلك يعود الى أن كلاهما يساهم بنفس الدرجة في عملية التنمية الاقتصادية وكلاهما يكمل الآخر،فالدولة تقوم بالنشاطات التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل البنى التحتية(الطرق،الجسور،المياه،الكهرباء،الصحة).

ب/ مبدأ الحرية الاقتصادية:ويسمح هذا المبدأ للأفراد بحرية محدودة وبحدود القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام،فالتحديد الإسلامي للحريات الاجتماعية في الحقل الاقتصادي جاء على قسمين كما يلي:

أولا:التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس والذي يتكون طبيعيا في ظل التربية الخاصة التي ينشأ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الإسلامي.

ثانيا:التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه ممثلة في الشريعة الإسلامية التي نصت على منع مجموعات من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة في نظر الإسلام لتحقيق القيم التي يتبناها الإسلام كالربا،الاحتكار والاتجار في المحرمات .....الخ

ج/ مبدأ العدالة الاجتماعية:هو أحد اركان الاقتصاد التي يجسدها الإسلام فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر وضمانات،تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية .

3.4 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي: ان الاسئلة التي تطرحها الشريعة الإسلامية بخصوص المشكلة الاقتصادية،لا تخ الموارد والحاجات،إنما تفح درجات السلوك البشري بما يخ الاستقامة وليس الموضوعية،وعائد الالتزام وليس عائد رأس المال.

وعليه تتوزع المشكلة الاقتصادية على المحورين الآتيين:

1.الفساد،والذي يمثل خروج الشيء عن الاعتدال،والفساد يبدأ بالافساد،والذي مصدره البناء العلوي في الهرم السلطوي ،لقوله تعالى:"وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد".فالمشكلة الاقتصادية في منظور الاقتصاد الإسلامي هي ليست ندرة الموارد،لأن التسخير يبطل هذا الغرض،يقول سبحانه وتعالى:"الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماءا فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار.وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار.وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الانسان لظلوم كفار".فالله سبحانه وتعالى حشد للإنسان في هذا الكون كل منافعه ومصالحه ووفر له الموارد الكافية ولكن الانسان ضيع على نفسه الفرصة بظلمه وكفرانه.

وبالتالي فالفساد هنا يقترن بالاسراف والتبذير في الموارد في التنظير الاقتصادي وليس شح الموارد.

2. الانانية:فالمشكلة الاقتصادية منشأها من خلال السلوك الأناني،فقد يكون الايراد أكبر،إلا أن هناك أضرارا تلحق بالبيئة تؤدي الى نشوء كلف اجتماعية يتحملها المجتمع على المدى الطويل،أو ان معدلات الربح تتدنى الى المستوى الذي لا يشجع على التشغيل والاستثمار.

وعليه فالمشكلة الاقتصادية تبدأ من الذات،خاصة اذا كانت الذات تهيمن على نسبة من الموارد ولا تخضع لرادع أخلاقي ينعكس ذلك على الفعاليات الاقتصادية في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك لتتفاقم هذه المشكلة وتتراكم تعقيداتها حتى يغدو الظلم قاعدة للتعامل. والمشكلة الاقتصادية في هذا السياق تبدو مشكلة سلوكية أكثر من كونها ندرة واختيارا ,فعلى الرغم من الموارد غير محدودة وفق الشريعة الإسلامية لنظرية الاقتصاد الإسلامي،إلا أنها تتميز بالندرة النسبية اعتمادا على السلوك الإنساني إزاء الموارد وتخصيصها واستخداماتها.والتحدي الحقيقي للإنسان هو سلوكه فالسلوك الاقتصادي هو

الذي يتحكم في وجود المورد،فإن صلح سلوكه،نزعت الندرة عن المورد وان ساء سلوكه كان المورد أكثر ندرة،يقول الله تعالى:"**وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم**" آية21 سورة الحجر

فحل المشكلة الاقتصادية هو في اتباع العدل والوسطية في السلوك الانفاقي سواء استثمار الموارد أو تخصيصها ،ويقول البارئ عز وجل:"والذين أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"،القوام هو العدل والاقتصاد ،وهذا الذي على الانسان اتباعه وإلا ظهر الخلل الذي لا يمكن لأي عمل لا يتفق والشريعة أن يدرأه،وبناءا على ذلك فإن المشكلة الاقتصادية تظهر متى ما اتبع الانسان ما يسخط الله .

5.النظام الاقتصادي المختلط:هو نظام يحاول التوفيق بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال تجنب مساوئ النظامين،والتركيز على جوانبهما الإيجابية،وتقوم الدولة بوظيفة مهمة في النظام الاقتصادي المختلط،فهي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بواسطة السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنموية التي تمارسها.وقد تقوم الدولة ذاتها بالنشاط الاقتصادي في حدود معينة اذا استدعت المصلحة العامةذلك.

فالنظام المختلط يسمح للمواطنين بالامتلاك القانوني للموارد وفي نفس الوقت يضع مسؤولو الحكومة القوانين التي تحد من حرية القرارات التي يمكن ان يتخذها الملاك القانونيين بشأن ممتلكاتهم.

وبالتالي فهو يقوم على الجمع بين الحرية والتوجيه،ويتم حل معظم المشاكل الاقتصادية من خلال نظام السوق وآلية السعر،ولكن هذا لا يلغي دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من الإجراءات مثل تحديد أسعار بعض السلع،انتاج بعض السلع وفرض الضرائب الجمركية لحماية الصناعة المحلية،تحديد الأجور وغير ذلك من السياسات التي تهدف من خلالها الدولة الى تحقيق أهداف المجتمع.والهدف من ذلك هو تحقيق العدالة الاجتماعية ،وتشجيع المبادرة الفردية،واحترام حق الملكية،وتعاون القطاعات المختلفة،لتسهم جميعا في عملية التنمية الشاملة.

فالنظام الاقتصادي المختلط يمتاز ب:

- يجنب مساوئ كل من الاستثمار الحكومي المباشر والاستثمار الرأسمالي الفردي.
- يوفق بين مصلحة أصحاب الأموال،ومصلحة العاملين،ومصلحة المواطنين.
- يحفظ للدولة حقها في الرقابة واستثمار مصادر ثروتها الطبيعية عن طريق المشاركة في رأس المال وأحيانا في الإدارة.